أفاق تنمية القطاع الخاص فى ظل سياسات الخصخصة وأثارها على التنمية البشرية الإقتصادية

دكتور / سيد إبراهيم حجاج

مدير عام التوزيع

وزارة التموين والتجارة الداخلية

مقدمة :

لقد إتجهت جمهورية مصر العربية إلى تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى بهدف زيادة قدرة وكفاءة الإقتصاد القومى ، وذلك بعد المشاكل والاختلالات التى واجهت اداء البنيان الإقتصادى حتى نهاية السبعينات والتى تمثلت فى تراكم أزمة الديون الخارجية وأعبائها والعجز فى ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة وإرتفاع معدلات التضخم وإختلال الهياكل الإنتاجية وضعف مستويات الإنتاج وتفاقم مديونيات شركات القطاع العام وغيرها ، مما كان له الأثر المباشر والغير مباشر على إقتصاديات الدولة على المستوى المحلى وتفاعلاته الدولية .

لذا فقد بدأت الحكومة المصرية برنامجها للاصلاح الشامل اعتبار من عام ١٩٨٧ وبدأ فى مراحل تنفيذه والانجاز اعتبارا من عام ١٩٩١ من خلال انجاز الاصلاح المالى والنقدى ثم البدء فى مرحلة الاصلاح الهيكلى اعتبارا من عام ١٩٩٥ بهدف تحقيق اقتصاد يؤدى فيه القطاع الخاص دورا رائدا بتحويل الشركات المنتجة للسلع والخدمات من ملكية وإدارة الدولة الى ملكية وإدارة القطاع الخاص كوسيلة لتحسين الكفاءة الاقتصادية للمشروعات وإعادة صياغة دور الحكومة للتفاعل مع كافة المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالمجتمع المصرى والمتغيرات الاقليمية والدولية.